Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

تأثير تبني معيار المحاسبة الدولي IAS.1 في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باستعمال المؤشرات المالية دراسة تطبيقية*

أ.م.د. صفوان قصي عبد الحليم
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

الباحث / منى جبار محمد

Received:9/3/2020 **Accepted :3/5/2020** **Published :June / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

تعد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRS/IAS مجموعة القواعد والأسس التي يتوجب على الوحدة الاقتصادية اتباعها في القياس والعرض والإفصاح لعناصر القوائم المالية، وان تبني معايير الابلاغ المالي الدولية تسهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لذا فان البحث الحالي يهدف الى بيان دور تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) في تحسين الخصائص النوعية فضلا عن تحليل تأثير تبني معيار المحاسبة الدولي IAS.1 في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية باستعمال مؤشرات التحليل المالي لمصرف بغداد، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها هناك تأثير لتبني معيار المحاسبة الدولي IAS.1 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للقوائم المالية لمصرف بغداد، ويظهر ذلك واضحا في احتساب مؤشرات التحليل المالي، واهم التوصيات التي اوصى بها البحث هي ضرورة الزام جميع المصارف المحلية بتبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) بصورة مستمرة على وفق المتغيرات الداخلية والخارجية مما سينعكس على جودة المعلومات المحاسبية وضرورة القيام بالتحليل المالي باستعمال المؤشرات المالية وغير المالية لما لها من تأثير في تحسين جودة القرارات الداخلية والخارجية.

المصطلحات الرئيسة للبحث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية, معايير المحاسبة الدولي (IAS.1), المؤشرات المالية

* بحث مستل من اطروحة دكتوراه غير منشورة

المقدمة

تعد القوائم المالية الوسيلة الاساسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الداخلية والخارجية، اذ يمكن تحديد اهم اهداف التقارير المالية من خلال توفير معلومات عن موارد المصارف والالتزامات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها، وتوفير معلومات عن تقدير التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة، فضلا عن توفير المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان ولتحقيق هذا الهدف توفر القوائم المالية المعدة على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف والتامين معلومات فيما يخص المصارف من (الموجودات , المطلوبات, الاستخدامات , والموارد)، اما معايير المحاسبة الدولية (IAS) فان القوائم المالية تصور الآثار المالية للمعاملات والأحداث الأخرى عن طريق تصنيفها في فئات واسعة، وفقاً لخصائصها، لذا فان تأثير المصارف لقوائمها المالية بتبني معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS.1) قد ادى الى تحسين جودة الخصائص النوعية، ولتحقيق هدف البحث سيتم تناول المباحث الاتية:-

المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الثاني : تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) – الجانب النظري

المبحث الثالث :- استعمال التحليل المالي لقياس أثر تبني معيار (IAS.1) في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - الجانب التطبيقي

المبحث الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

اولا: منهجية البحث

1- مشكلة البحث:

يسعى معيار المحاسبة الدولي IAS.1 الى تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية اعداد التقارير المالية، ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي "هل ان عملية تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) تؤثر في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

2- اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من خلال بيان دور معايير المحاسبة الدولي (IAS) وتأثيرها في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويمكن معرفة هذا التأثير من خلال استعمال المؤشرات المالية للتحليل المالي.

3- اهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

أ- بيان معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) وتأثيره في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ب- تحليل تأثير تبني معيار المحاسبة الدولي IAS.1 في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمصرف بغداد باستعمال مؤشرات التحليل المالي.

4- فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية رئيسية للبحث مفادها

" هناك تأثير لعملية تبني معيار المحاسبة الدولي IAS.1 في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باستعمال مؤشرات التحليل المالي".

5- اسلوب جمع البيانات والمعلومات

اعتمد الباحثان في الجانب النظري والعملي في البحث على الاتي:

أ- الجانب النظري: اعتمد الباحثان على الادبيات المتوفرة من كتب ودوريات ورسائل ماجستير واطاريح دكتوراه محلية وعربية واجنبية .

ب- الجانب التطبيقي: اعتمد الباحثان على تحليل القوائم المالية التي تأثرت بتطبيق معيار المحاسبة المالية الدولية IAS.1عينة البحث من خلال استعمال مؤشرات التحليل المالي.

6- **مجتمع وعينة البحث**:- يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيار مصرف بغداد كعينة للبحث الحالي من خلال تحليل قوائم المصرف لعام 2015 قبل وبعد تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1).

ثانيا : دراسات سابقة والاسهامة التي قدمها البحث الحالي

1- دراسات سابقة

أ- دراسة (النور، 2017) بعنوان "معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة في السودان" ، اطروحة دكتوراه
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS/IAS لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والتعرف على التغيرات التي طرأت على المعايير IFRS/IAS وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها إن لمعايير التقارير المالية الدولية دوراً مهماً وحيوياً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. وكانت اهم التوصيات ضرورة توفير شرح لمعايير التقارير المالية الدولية يكون أكثر تفصيلاً بغرض تطبيقها بنفس الكيفية عن طريق جميع المؤسسات وبالتالي توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.

ب- دراسة (النوري, 2018) بعنوان "تأثير تبني تطور المعايير الدولية للإبلاغ المالي في جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على كفاءة قرارات الاستثمار في البيئة العراقية"، رسالة ماجستير
هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين تبني التطور في المعايير الدولية للإبلاغ المالي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف العراقية عينة البحث , وتحليل العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف العراقية عينة البحث و كفاءة قرارات الاستثمار, وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها أن هناك تأثير معنوي ايجابي لتبني التطور في المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) في جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف العراقية عينة البحث . وكانت اهم التوصيات ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بالزام جميع الوحدات الاقتصادية بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) , وتفعيل عملية تطبيقها من خلال اعداد ادلة ارشادية للتطبيق , ولاسيّما بعد اثبات جودة المعلومات المحاسبية المعدة على اساسها .

ج- دراسة (MUTAI, 2014) بعنوان "The Effect Of Adoption Of International Financial Reporting Standards On Quality Of Financial Reporting By Companies Listed AT Nairobi Securities Exchange
"تأثير تبني معايير الابلاغ المالي الدولية على جودة التقارير المالية من قبل الشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية"، رسالة ماجستير
هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية. وتحديد تأثير تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة في البورصة. وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها أن هناك علاقة مباشرة بين المتغيرات (قابلية المقارنة ، توقيت قرارات الاستثمار ، القياس والاعتراف ، الشفافية ، الإفصاح عن البيانات المالية وجودة التقارير المالية). اهم التوصيات التي قدمها البحث كانت بأن تعتمد جميع الشركات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحقيق جودة التقرير المالي.

د- دراسة(Aladen,2018) بعنوان Effect of International Financial Reporting Standards Adoption on Value Relevance of Accounting Information of Nigerian Listed Firms
"تأثير تبني معايير الابلاغ المالي الدولية على قيمة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في نيجيريا"، اطروحة دكتوراه
هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مدى أهمية المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات المدرجة في نيجيريا مع إعطاء اهتمام خاص لبنود محتويات قائمة المركز المالي ومستوى الامتثال للمعايير. وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير إيجابي على قائمة الدخل ومعلومات قائمة المركز المالي, وخلصت الدراسة إلى

أنه من الضروري ان تحافظ الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا على تحديثها دوريًا بشأن المعرفة المحسنة بمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الامتثال.

2- **الإسهامة التي يقدمها البحث الحالي**

تطرقت البحوث السابقة الى بيان تأثير تبني معايير الابلاغ المالي الدولية على جودة التقارير المالية، اما في هذا البحث سيتم تسليط الضوء على دور تأثير تبني معيار المحاسبة الدولي IAS.1 في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باستعمال المؤشرات المالية لذا يضيف هذا البحث اسهامه جديدة في مجال البحث المحاسبي.

المبحث الثاني

تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

في ظل تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) - الجانب النظري

اولا: معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IFRS/IAS

1- مفهوم تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IFRS/IAS

تعد معايير الابلاغ المالي الدولية ترقيماً جديداً وامتدادا طبيعيا لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير اذ عرفت هذه اللجنة فيما بعد بلجنة تفسير معايير اعداد التقارير المالية حيث أصبحت عولمة المعايير المحاسبية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تتجه بين البلدان بسبب المزايا التي توفرها لها وللشركات متعددة الجنسيات ووفقًا لأنصار التبني المحاسبي تعد المقارنة بين القوائم المالية على مستوى العالم ضرورية لعولمة أسواق رأس المال حيث سيكون من السهل بالنسبة للمستثمرين تقييم الاستثمارات المحتملة في الأوراق المالية الأجنبية كما أنه سيبسط أيضًا تقييم الشركات متعددة الجنسيات لأهداف الاستحواذ الأجنبية المحتملة لذا فان من شأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تقلل من تكلفة إعداد القوائم المالية الموحدة في جميع أنحاء العالم حيث ستجد الشركات متعددة الجنسيات أيضًا أنه من السهل تحول موظفي المحاسبة إلى دول أخرى (Teshome,2017:30)

2- متطلبات تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IFRS/IAS

يرى (Sair,2015: 92) بان تطوير النظام المحاسبي يتحقق من خلال تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) حيث تتطلب عملية التبني من الوحدات الاقتصادية فهم تأثير تبني وتطبيق المعايير الدولية في القوائم المالية, وتنقسم متطلبات التبني إلى ثلاثة مفاهيم اساسية وهي كالاتي:-

1- المواءمة Harmonization:- وتكون بين المعايير المحلية ومعايير الابلاغ المالي الدولية اذ ان كلاهما معايير مختلفة وبالرغم من ذلك هناك اتفاق للحفاظ على الانسجام بينهما(Sair,2015: 92).

2- التقارب Convergence:- ويشير إلى أن كلاً من المعايير المحلية والمعايير الدولية تشتق من نقطة انطلاق مختلفة ولكن تؤدي في النهاية إلى معايير مشتركة تقود إلى خصائص تتمتع بها كل المعايير لذا فأن التقارب في المحاسبة الدولية هو موضوع مهم لمنظمي أسواق رأس المال والمستثمرين والحكومات واصحاب المصالح الآخرى الذين يتعاملون مع المعلومات المالية (Gupta,2012:2)حيث يشير التقارب المحاسبي الدولي إلى تقليل البدائل المحاسبية مع الاحتفاظ بدرجة عالية من المرونة في الممارسة المحاسبية (Ye,&Gao,2018:2).

3- التوحيد Standardization:- يمثل التوحيد المحاسبي أحد المفاهيم المحاسبية المستخدمة للتعبير عن عملية البحث عن أسس موحدة للقياس وعرض المعلومات الهادفة إلى إنتاج معلومات فعالة وقابلة للمقارنة وتشترط بدورها ان تكون المعلومات موضوعية وبعيدة عن التقديرات والتحيز حيث ان الموضوعية تعني أن المعلومات يجب أن تصور الواقع بتجرد وأن تكون موثوقا بها وكاملة غير منقوصة وخالية من الأخطاء وقابلة للتحقق وأن تُقدم وقت بروز الحاجة اليها (المصري, 16:2007).

ثانياً: معيار المحاسبة الدولي IAS.1

1- هدف معيار المحاسبة الدولية IAS.1

يهدف معيار المحاسبة الدولي عرض القوائم المالية IAS.1 الى توفير معلومات مفيدة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية وتحقيق القابلية للمقارنة لعرض تلك المعلومات مع القوائم المالية للوحدات الاقتصادية في الفترات السابقة ومع القوائم المالية للوحدات الاقتصادية الاخرى (IAS.1,2010:17) .

2- المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق

يشير معيار (IAS.1) بانه ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تعد قوائمها المالية باستخدام المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق، باستثناء معلومات التدفق النقدي وعندما تستخدم المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق تثبت البنود على أنها موجودات والتزامات وحقوق الملكية ودخل ومصروفات عناصر القوائم المالية عندما يتطبق عليها تعريفات وضوابط إثبات تلك العناصر الواردة في الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لعام 2010 ويبين معيار محاسبة الدولي (IAS.1) انه في حالة أعادة الوحدة الاقتصادية تصنيف أي بند من بنود المطلوبات المالية وحقوق الملكية ضمن قائمة المركز المالي فإنه يجب عليها أن تفصح عن المبلغ المعاد تصنيفه من كل صنف وإليه (المطلوبات المالية أو حقوق الملكية) وتوقيت وسبب إعادة التصنيف وكالاتي(IFRS, 2019:112):-

أ- أداة مالية قابلة للإعادة مصنفة على أنها أداة حقوق الملكية.

ب- أداة تفرض على الوحدة الاقتصادية التزاماً بأن تسلم الى طرف آخر حصة تناسبية من صافي موجودات الوحدة الاقتصادية عند التصفية فقط، وتُصنف على أنها حقوق الملكية.

وينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تفصح عن تعديلات إعادة التصنيف المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر ,اذ يشار إلى إعادة التصنيف في المعيار رقم IAS.1 على أنها تعديلات إعادة تصنيف ويُدرج تعديل إعادة التصنيف مع مكون الدخل الشامل الآخر المتعلق به في الفترة التي فيها يُعاد تصنيف التعديل ضمن الربح أو الخسارة وقد تكون هذه المبالغ تم إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر على أنها مكاسب غير محققة في الفترة الحالية، أو في فترات سابقة ويجب أن تُطرح هذه المكاسب غير المحققة من الدخل الشامل الآخر في الفترة التي فيها يُعاد تصنيف المكاسب المحققة ضمن الربح أو الخسارة لتجنب إدراجها ضمن مجموع الدخل الشامل الاخر مرتين(IFRS 2018: 659).

ثالثاً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تحدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أنواع المعلومات التي تكون أكثر فائدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين لاتخاذ القرارات بشأن الوحدة الاقتصادية، وذلك من خلال المعلومات الواردة في تقريرها المالي وطبقًا لبيان مجلس معايير المحاسبة المالي IASB رقم (8) الصادر في عام (2010) فإن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تقسم الى صنفين وهما خصائص أساسية وخصائص تعزيزية (Mantzari,2013:70), فضلا عن القيود المتعلقة بالمعلومات المحاسبية حيث جاءت خصائص جودة المعلومات في مجموعتين أساسيتين بعد أن أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية قائمة المفاهيم رقم(8) في سبتمبر عام (2010) التي تضمنت إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية بحيث تكون أكثر نفعا وفائدة لمتخذي القرارات (kieso,2016:67). ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة (IASB) المالية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تميز المعلومات الأفضل (أكثر فائدة) عن المعلومات الأدنى (الأقل فائدة) لأغراض صنع القرار (Al-dmour,et al,2017:1) فضلا عن ذلك حدد (IASB) قيد التكلفة كجزء من الإطار المفاهيمي والاتي توضيح للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:-

1- الخصائص النوعية الأساسية: وتتمثل بخاصيتين اساسيتين هما:

أ- الملاءمة:

تعد المعلومات المالية ملائمة عندما تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها مستعملو التقارير المالية، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرار حتى ولو اختار بعض المستعملين عدم الاستفادة منها أو كانوا بالفعل على علم بها من مصادر أخرى ولكي تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات يجب ان يكون لها قيمة تنبؤيه أو قيمة تأكيدية أو كلاهما (Al-dmour,et al,2017:8).

- **القيمة التنبؤية :- ان المعلومات المالية تكون لها قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن أن تُستخدم كمدخلات في الإجراءات المستعملة من قبل المستعملين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، ولا يلزم بالضرورة أن تكون المعلومات المالية نفسها تنبؤً أو توقعاً ليكون لها قيمة تنبؤية حيث تُستعمل المعلومات المالية التي لها قيمة تنبؤية من قبل المستعملين في إجراء تنبؤاتهم (IFRS,2015: 28).**

❖ القيمة التأكيدية :- ان المعلومات المالية تكون لها قيمة تأكيدية اذا كانت توفر تغذية عكسية عن تأكيد أو تغير تقويمات سابقة حيث ترتبط القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية ببعضها البعض اذ تساعد المعلومات الملائمة المستخدمين أيضًا على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة لها حيث تكون للمعلومات قيمة مؤكدة (Kieso, et al, 2016: 43).

❖ الأهمية النسبية :- تعد المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو سوء عرضها على القرارات التي يتخذها المستعملين على أساس المعلومات المالية عن وحدة اقتصادية معدة للتقرير بعينها ، اذ ان الأهمية النسبية تعد جانباً محدداً من الملاءمة للوحدة الاقتصادية يستند إلى طبيعة البنود التي ترتبط بها المعلومات في سياق تقرير مالي لوحدة اقتصادية بعينها أو إلى حجم هذه البنود أو الاثنين معا وبالتالي لا يمكن أن يحدد المجلس حداً كمياً موحداً للأهمية النسبية أو أن يحدد مسبقاً ما قد يكون ذا أهمية نسبية في موقف معين (IFRS,2013:13).

ب : التمثيل الصادق:- هو النوع الثاني الأساسي الذي يجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لعملية صنع القرار اذ ان التمثيل الصادق يعني أن الأرقام والأوصاف تتوافق مع ما كان موجودًا بالفعل أو حدث بالفعل ويعد التمثيل الصادق ضرورة لأن معظم المستعملين ليس لديهم الوقت ولا الخبرة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات حيث يجب أن تكون المعلومات كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء المادية(Mantzari,2013:71).

❖ الاكتمال:- ويقصد بخاصية الاكتمال أن يتم توفير جميع المعلومات اللازمة للتمثيل الصادق ويمكن أن يتسبب الإغفال في أن تكون المعلومات خاطئة أو مضللة وبالتالي لا تكون مفيدة لمستعملي التقارير المالية فإن المعلومات غير كاملة لا تمثل تمثيلًا صادقا لقيمها (Kieso, et al,2016: 44).

❖ الحياد :- يخلو الوصف المحايد من التحيز في اختيار المعلومات المالية أو عرضها فالوصف المحايد لا يكون متحيزاً أو ينطوي على محاباة أو يكون مؤكداً أو غير مؤكد أو خلاف ذلك يشوبه تلاعب لزيادة احتمال تلقي المعلومات المالية بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه من قبل المستعملين ولا تعنى المعلومات المحايدة معلومات بدون غرض أو بدون تأثير على السلوك على العكس من ذلك فإن المعلومات المالية الملائمة بحكم تعريفها قادرة على إحداث تغيير في قرارات المستعملين(Cosmin,2015:171).

❖ خالية من الخطأ :- يقصد بها ان لا تكون هناك اخطاء او حذف في وصف وبيان الاحداث الاقتصادية، ولا يوجد اخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها. (IFRS.,2018:53).

<u>2- الخصائص النوعية التعزيزية: وتتمثل بالخصائص الاتية:</u>

أ-القابلية للمقارنة :- تتضمن قرارات المستعملين اختيار من بين بدائل منها عملية البيع أو الاحتفاظ باستثمار أو الاستثمار في الوحدة الاقتصادية المعدة للتقرير أو وحدات اقتصادية اخرى وبالتالي تعد المعلومات عن الوحدة الاقتصادية المعدة للتقرير أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مشابهة عن وحدات اقتصادية أخرى وبمعلومات مشابهة عن الوحدة الاقتصادية نفسها لفترة أخرى أو لتاريخ آخر تعد القابلية للمقارنة الخاصية النوعية التي تمكن المستعملين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلافات بين البنود بخلاف الخصائص النوعية الأخرى لا ترتبط القابلية للمقارنة ببند واحد تتطلب المقارنة بندين اثنين على الأقل (IFRS, 2017:54).

ب- القابلية للتحقق :- تساعد القابلية للتحقق على التأكيد للمستخدمين بأن المعلومات تعبر بصدق عن الظاهرة الاقتصادية التي تستهدف التعبير عنها وتعنى القابلية للتحقق أنه بإمكان محاسبين مختلفين على قدر من المعرفة ومستقلين التوصل إلى إجماع بقابلية التحقق للمعلومات المحاسبية رغم أنه ليس من الضروري أن يكون اتفاقاً كاملاً على أن وصفاً معيناً هو تعبير صادق لا يلزم المعلومات الكمية أن تكون تقديراً لنقطة واحدة حتى تكون قابلة للتحقق حيث يمكن التحقق أيضاً من نطاق المبالغ المحتملة ومن الاحتمالات المتعلقة بها(IFRS., 2018: 54).

ت- التوقيت المناسب :- يعنى توفير المعلومات في الوقت المناسب اي إتاحة المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير على قراراتهم وبشكل عام كلما كانت المعلومات قديمة كلما كانت أقل فائدة وبالرغم من ذلك قد تتصف بعض المعلومات بأنها مُوفرة في الوقت المناسب بعد فترة طويلة من نهاية فترة التقرير (Achim,& Chis,2014:96)

ث- القابلية للفهم :- يقصد بالقابلية للفهم للمعلومات المحاسبية ان يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ووفقًا لمعايير المحاسبة الدولية (2008) حيث ستزداد إمكانية فهم المعلومات عندما يتم تصنيفها وعرضها بشكل واضح ومختصر لتمكين المستعملين من فهم معناها(Beest,et al,2009:14) ويفترض ان يكون لدى مستعملي التقارير المالية مستوى معقول من المعرفة عن أعمال وأنشطة الوحدة الإقتصادية حتى تحقق المعلومات الفائدة المطلوبة(Mbobo,& Ekpo,2016:187).

رابعاً: التحليل المالي بأستعمال المؤشرات المالية

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن وحدة اقتصادية ما للحصول على نتائج لمؤشرات التحليل المالي تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية وكذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل حيث يتم دراسة معطيات ومعلومات محاسبية باستعمال مجموعة من الادوات -النسب المالية وراس المال العامل لتشخيص الوضع المالي للوحدة بتاريخ معين وتحديد نقاط القوة وتدعيمها اكثر ومعرفة نقاط الضعف ومعرفة مسبباتها ومعالجتها مستقبلا (Najjar, 2016: 7)

ويؤكد(Andelic,&Vesic,2017) بان التحليل باستعمال النسب المالية يعد من اهم وسائل وادوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن اكثرها شيوعا ومن اهم مميزات التحليل المالي باستعمال النسب هو سهولة احتساب النسب المالية وامكانية استعمالها في المقارنة من سنة الى اخرى او بين سنوات الوحدة الاقتصادية نفسها وتبرز اهمية النسب المالية بالنسبة للمستعملين للقوائم المالية وفقا للأغراض التي ستستعمل فيها حيث يتضمن ذلك تحليل بيئة عمل الوحدة الاقتصادية واستراتيجياتها ووضعها المالي وأدائها (Andelic,&Vesic,2017:5) لذا فان (Lim ,&et al,2012) درس الآثار المترتبة على تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل المصارف على خصائص توقعات المحلل المالي من خلال استخدام نسب التحليل المالي (Lim, &et al,2012:2) والاتي توضيح للنسب التي تم استخدامها في البحث الحالي:-

1- تحليل السيولة : وتتضمن مجموعة من النسب منها:

أ-النسبة الحالية :- وتعد من اكثر النسب المالية شيوعاً لقياس سيولة الوحدة الاقتصادية وهي تقيس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل حيث ينبغي أن تحتفظ بالسيولة الكافية لمواجهة ظروف غير متوقعة لأنه قد لا تكون قادرة على الحصول على أموال من مصادر خارجية وتقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع المطلوب قصيرة الاجل عند استحقاقها لذا فان التحليل المالي على وفق هذه النسبة يستعمل لتقييم العلاقة بين العناصر داخل القوائم المالية حيث تشير إلى دور وأهمية النتائج التي توفرها لترشيد القرارات الاقتصادية الحالية والمستقبلية (Andelic& Vesic,2018:2).

ب- نسبة التداول :- تمثل أحد أنواع النسب التي تقيس السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية حيث يتم من خلالها توضيح العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين كل من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في سبيل الحكم على مدى قدرة الوحدة الإقتصادية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير ويمثل المعيار المطلق لهذه النسبة 1:2 أي أن إجمالي الموجودات المتداولة يفضل أن يكون ضعف إجمالي المطلوبات المتداولة (Mcgowan,& Yakob, 2015:7)، بمعنى أنه على الوحدة الإقتصادية أن تؤمن وجود سيولة نقدية من خلال الموجودات المتداولة تساوي ضعف ما عليها من مطلوبات أو ديون متمثلة بالمطلوبات المتداولة، ويمكن استخراج هذه النسبة بالصيغة الاتية:-

نسبة السيولة (التداول) =الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة

ج- نسبة النقد:- يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المصرف من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا لم يتمكن المصرف من تحويل موجوداته الأخرى الى نقد سائل ومن المهم الانتباه الى أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المصرف لأنه قد تكون له ترتيبات اقتراض مع المصارف الاخرى تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة(Gramlich,& et al,2001) ويمكن استخراج هذه النسبة بالصيغة الاتية:-

نسبة النقد =النقد + الأوراق المالية القابلة للبيع/ المطلوبات المتداولة

2- تحليل الهيكل التمويلي- نسبة الرافعة المالية

يقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية في تمويل استثماراتها على الديون لذلك نجد أن لهذا المؤشر دلالة على الأجل الطويل وبالتالي قد تعجز الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين كما تعد هذه النسبة كمقياس جيد للمخاطرة المالية ويعاب على هذه النسبة إفراط الوحدة الاقتصادية على استعمال الرافعة المالية مما ينتج عنه وقوع الوحدة أمام ملاءة غير حقيقية لها كما أن القيمة السوقية لموجوداتها غير كافية للوفاء بالتزاماتها أثناء التصفية حيث تعد نسبة الرافعة المالية دالة لرأس المال من المستوى الأول وتشمل إجمالي الموجودات بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية (Hodula,2017:279)ويرى(Guo, &Matovu,2012:2) بان اعادة التصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية له تأثير بسيط بنسبة الرافعة المالية ويمكن استخراج هذه النسبة بالصيغة الاتية:-

نسبة الرافعة المالية =الديون / حقوق الملكية

ومن أهم النسب التي سوف يتم استخدامها في البحث الحالي هي:-
أ- اجمالي الودائع / راس المال والاحتياطيات
ب- راس المال والاحتياطيات / اجمالي الاصول

3- صافي راس المال العامل:- يستخرج صافي راس المال العامل من الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة لهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة في حين تعبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبية أو بعدد المرات ويمثل صافي رأس المال العامل الجزء المتحرر من الموجودات المتداولة ومن المطلوبات المتداولة (Motlícek,polka,2015:1323)، وهذا الجزء عبارة عن هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل على الوحدة الاقتصادية أما من الناحية التمويلية فان صافي رأس المال العامل يعبر عن ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الذي لم تكفي المصادر القصيرة الأجل لتمويله ولذا يجب تمويله من مصادر طويلة الأجل كالقروض وتحاول الوحدات الاقتصادية العمل بالحد الأدنى الممكن من صافي رأس المال العامل موازنة في ذلك بين السيولة والربحية ويمكن استخراج هذه النسبة بالصيغة الاتية:-
صافي راس المال العامل= الموجودات المتداولة –المطلوبات المتداولة

4-العائد على الموجودات (ROA):- ويطلق على هذه النسبة القوة الايرادية حيث ان المصارف التي لديها نسبة ملكية أقل عن المصارف الاخرى يكون لديها عائد على الاستثمار أعلى من كلفة المطلوبات اذ أنه في حالة كون ROA أعلى من تكلفة المطلوبات سيستفيد المصرف من الرافعة المالية العالية ولكن إذا أصبح الفرق بين العائد على الاستثمار وتكلفة المطلوبات سالبًا فسوف ينخفض العائد على حقوق المساهمين بسرعة (Padberg,2017:64) ويمكن استخراج هذه النسبة بالصيغة الاتية:-
العائد على الموجودات = صافي الدخل / إجمالي المطلوبات

5-العائد على حقوق المساهمين (المالكين):- يوضح العائد على حقوق الملكية العائد على رأس المال المقدم من المساهمين ولحساب هذه النسبة المهمة يتم تعيين صافي الربح بالنسبة إلى متوسط حقوق المساهمين على مدار السنة المالية ومن المهم في الحساب الحصول على الأرباح الصافية وحقوق المساهمين بعد خصم حقوق الأقلية وذلك من أجل النظر في الأرقام التي يحق للمساهمين فعلاً الحصول عليها (Schmidlin,2014:42).
ويمكن استخراج هذه النسبة بالصيغة الاتية:-
صافي الربح بعد الضريبة / صافي حقوق المساهمين

خامساً: استعمال مؤشرات التحليل المالي لبيان تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تأتي أهمية استعمال مؤشرات التحليل المالي في بيان تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية IAS على تحسين الخصائص النوعية باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة فضلا عن توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمصارف مما يوفر معلومات ذات جودة عالية للمستعملين, ويمكن توضيح أهمية التحليل المالي في تحديد القدرة الائتمانية للمصارف وتحديد القدرة الايرادية له وتحديد مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المصارف وتحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي له (Gramlich,&et al,2001:1190).

ويؤكد(Gramlich,&et al,2001) بان مؤشرات التحليل المالي توفر معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية في اسواق راس المال وتتيح لهم تحسين خاصية القابلية للمقارنة مع المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية للمصارف الاخرى سواء كان في نفس البلد ام في بلدان مختلفة مما يوفر معلومات ذات جودة عالية (Gramlich,&et al,2001:1191).

ويتفق الباحثان مع (Filipovlc,2012) حيث يرى بان عرض نتائج مؤشرات التحليل المالي التي اعتمدت على بيانات القوائم المالية التي تأثرت بتبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث انه يقدم معلومات محاسبية ذات جودة عالية فضلا عن انه يوفر أساسًا جيدًا للنظام المالي لأي اقتصاد وستتمكن أي وحدة اقتصادية مشاركه في السوق المالي من استعمال مؤشرات التحليل

المالي لتحليل المركز المالي لها ومقارنته مع المصارف الاخرى واتخاذ قرارات عمل موضوعية ولاسيما إذا كانت المعلومات تفصح بحيادية وبشكل موضوعي عن النسب المالية ولاسيما نسبة الربحية ونسبة السيولة التي تشير الى المركز المالي والاداء المالي للمصارف (Filipovlc,2012:90).

المبحث الثالث

استعمال التحليل المالي لقياس أثر تبني معيار (IAS.1)

في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - الجانب التطبيقي

يتناول المبحث الحالي اثبات فرضية البحث الرئيسية التي تنص بان هناك تأثير لعملية تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" ،اذ تم استعمال معلومات القوائم المالية لمصرف بغداد كعينة للبحث الحالي وسوف يتم تحليل كل حساب من حسابات قائمة المركز المالي وبيان مدى التأثير على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال استخدام مؤشرات التحليل المالي.

اولا:- تحليل تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) من خلال التحول من (النظام المحاسبي الموحد) الى (IAS.1) في تحسين الخصائص النوعية بالتطبيق على مصرف بغداد.

1 - حساب النقدية

جدول **(1)**

التحول من (ن.م.م.) الى (IAS) حساب النقود

الحساب على وفق (ن.م.م.)	2015 قبل اعادة التصنيف	إعادة التصنيف	إعادة عرض	ايضاحات	2015 بعد اعادة التصنيف	اسم الحساب على وفق IAS.1
الموجودات الموجودات المتداولة						الموجودات الموجودات المتداولة
النقود	870,879,623		844,331,161	1-a	844,331,161	النقد والنقد المعادل
		26,548,462		1-b	26,548,462	الموجودات الاخرى

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

A-1 تم اعادة عرض الارقام المقارنة الخاصة بالنقدية مبلغ844,331,161 ضمن حساب النقد والنقد المعادل ضمن خيار اعادة التصنيف مما يسمح لعرض معلومات عن النقد والنقد المعادل بصورة اكثر ملائمة مما تحسن من قابلية للفهم عند المستعمل للقوائم المالية مما يمكن المستعملين من اعداد تنبؤاتهم بالنسبة لكل مصرف بشكل مختلف عن الاخر.

B-1 تم اعادة تصنيف مبلغ(26,548,462) كان ضمن حساب النقود وقد تم اعادة عرضه ضمن حساب الموجودات الاخرى وهنا يتضح بان اعادة العرض على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية يوفر قدراً من المعلومات ذات فائدة للمستعملين مما تحسن من القابلية للفهم لدية. ويكون القيد المحاسبي كالاتي:

من مذكورين
ح/النقد والنقد المعادل844,331,161
ح/الموجودات الاخرى26,548,462
الى ح/ النقود 870.879.623

2- حسابات الاستثمارات

جدول (2)

التحول من (ن.م.م.)الى (IAS.1) لحساب الاستثمارات

الحساب على وفق (ن.م.م.)	2015 قبل اعادة التصنيف	إعادة التصنيف	إعادة عرض	ايضاحات	2015 بعد اعادة التصنيف	اسم الحساب على وفق IAS.1
الاستثمارات	258,837,884		164,522,398	2-a	164,522,398	ودائع وارصدة مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى
			7,026,253	2-b	7,026,253	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
		87,289,233		2-c	87,289,233	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

A-2 تم اعادة عرض حساب الاستثمارات الى حساب ودائع وارصدة مستحقة من المصارف والمؤسسات المالية الاخرى بمبلغ (164,522,398) والذي يتضمن ودائع لدى المصارف خارجية وحسابات جارية لدى المصارف خارجية وحسابات جارية لدى المصارف حكومية وحسابات جارية لدى المصارف محلية وهذا العرض يؤدي الى تحسين خاصية الملائمة من خلال تمكين المستثمرين والدائنين من اعداد تنبؤاتهم واستعمال هذه التنبؤات لاعداد تقديرات شخصية للقيمة الحالية وتقييم المخاطر بالنسبة لكل مصرف على حدى.

B-2 تم اعادة عرض حساب الاستثمارات الى حساب موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بمبلغ (7,026,253) مما قدم معلومات ملائمة لمستعمل القوائم المالية لاسيما المستثمرين حيث يوضح هذا الحساب بان المصرف قد طبق تبني معايير الابلاغ المالي الدولية ولاسيما معيار IFRS/IAS.1 وذلك واضحا من خلال ظهور حساب موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

C-2 تم اعادة تصنيف حساب الاستثمارات الى حساب استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بمبلغ (87,289,233) وتشمل حساب السندات لدى المصارف المركزي العراقي فضلا عن السندات لدى المصرف المركزي اللبناني حيث تم اعادة تصنيف مبلغ (87,289,233) كان قد صنف سابقا تحت بند الاستثمارات, ويمكن تسجيل القيد المحاسبي بالشكل الاتي:-

من مذكورين
ح/ ودائع وارصدة مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى 164,522,398
ح/ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر 7,026,253
ح/ استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق 87,289,233
الى ح/ الاستثمارات 258,837,884

3- المدينون

جدول (3)

التحول من (ن.م.م) الى (IAS.1) المدينون

الحساب على وفق (ن.م.م.)	2015 قبل اعادة التصنيف	إعادة التصنيف	إعادة عرض	ايضاحات	2015 بعد اعادة التصنيف	اسم الحساب على وفق IAS.1
المدينون	125.551.812		66.228.360	3-a	66.228.360	ودائع وارصدة مستحقة لدى بنوك والمؤسسات المالية الاخرى-قصيرة الاجل
		59.323.452		3-b	59.323.452	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

A-3 تم اعادة تصنيف حساب المدينون بمبلغ (66.228.360) الى حساب ودائع وارصدة مستحقة لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى-قصيرة الاجل
B-3 تم اعادة تصنيف حساب المدينون بمبلغ (59.323.452) الى حساب موجودات مالية بالتكلفة المطفأة ويكون القيد المحاسبي بالشكل الاتي:-

من مذكورين	
ح/ ودائع وارصدة مستحقة لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى-قصيرة الاجل66.228.360	
ح/ موجودات مالية بالتكلفة المطفأة59.323.452	
الى ح/ المدينون125.551.812	

4-القروض والتسليفات

جدول (4)
التحول من (ن.م.م) الى (IAS.1) القروض والتسليفات

الحساب على وفق (ن.م.م.)	2015 قبل اعادة التصنيف	إعادة التصنيف	إعادة عرض	ايضاحات	2015 بعد اعادة التصنيف	اسم الحساب على وفق IAS.1
القروض والتسليفات	237,923,157		237,923,157	3	237,923,157	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

تم اعادة عرض حساب القروض والتسليفات الى حساب موجودات مالية بالتكلفة المطفأة ويتضمن حساب قروض الشركات وقروض الافراد وجاري مدين لحساب الشركات وجاري مدين لحساب الافراد ومخصص انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة الاخرى فضلا عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والذمم المدينة الاخرى حيث بلغ مجموعها (237,923,157) حيث انه كان مصنف تحت حساب القروض والتسليفات وجزء من حساب المدينون والذمم المدينة الاخرى وان اعادة العرض هذه قد اثرت بشكل ايجابي في تحسين خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية للمصرف, ويمكن تسجيل القيد المحاسبي بالشكل الاتي:-

من ح/ موجودات مالية بالتكلفة المطفأة237,923,157	
الى ح/ القروض والتسليفات237,923,157	

5-الموجودات الثابتة القائمة بالقيمة الدفترية

جدول (5)

التحول من (ن.م.م) الى (IAS.1) الموجودات الثابتة

الحساب على وفق (ن.م.م.)	2015 قبل تبني معيار(IAS.1)	إعادة التصنيف	إعادة عرض	ايضاحات	2015 بعد اعادة تبني (IAS.1)	اسم الحساب على وفق IAS.1
الموجودات الثابتة القائمة بالقيمة الدفترية(بعد تنزيل الاندثارات والاطفاءات)	56,344,221		21,021,414	5-a	21,021,414	ممتلكات ومعدات (بالصافي)
			18,255,188	5-b	18,255,188	مشاريع تحت التنفيذ
			5,505098	5-c	5,505098	موجودات غير ملموسة بالصافي
		11,562,521		5-d	11,562,521	موجودات اخرى

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

A-5 تم اعادة عرض حساب ممتلكات ومعدات بالصافي بمبلغ 21,021,414حيث كان هذا الحساب ضمن بند الموجودات الثابتة القائمة بالقيمة الدفترية(بعد تنزيل الاندثارات والاطفاءات) وان اعادة العرض هذه ساهمت في تقديم معلومات اكثر فائدة لمستعمل القوائم المالية مما اثر في خاصية القابلية للفهم بشكل ايجابي.

B-5 تم اعادة تصنيف مبلغ 11,562,521ضمن حساب الموجودات الاخرى حيث قام المصرف بناء على ما تم ذكره في بند السياسات المتبعة بإعادة تصنيف المباني والموجودات التي آلت ملكيتها الى المصرف المدورة من العام الماضي ضمن الموجودات الاخرى هذا مع العلم ان المصرف يسجل هذه الاصول وفقا للكلفة التاريخية وعلى الرغم من اثبات هذه الموجودات بالكلفة التاريخية الا انها تقدم معلومات على درجة من الموضوعية مما تؤثر بشكل ايجابي في تحسين خاصية التمثيل الصادق لأنها تقدم معلومات مقاسة بالكلفة التاريخية تخلو من الانحياز.

C-5 تم اعادة عرض حساب مشاريع تحت التنفيذ بمبلغ 18,255,188حيث كان هذا الحساب ضمن بند الموجودات الثابتة القائمة بالقيمة الدفترية (بعد تنزيل الاندثارات والاطفاءات) لذا فان اظهار حساب مشاريع تحت التنفيذ بصورة منفصلة عن حساب الموجودات الثابتة يسهم في تحسين القابلية للفهم لمستعمل القوائم المالية.

D-5 تم اعادة عرض حساب الموجودات الثابتة القائمة بالقيمة الدفترية الى حساب موجودات غير ملموسة بمبلغ (5,505098) ان اعادة العرض لحساب الموجودات بهذه الطريقة يسهم اظهار أحد العوامل المساهمة في تحديد التفاوت بين قيمة بنود المصرف حسب السجلات المحاسبية الخاصة بها وقيمة بنود المصرف حسب قيمتها السوقية مما يحسن من القابلة للفهم لمستعمل المعلومات المحاسبية ويمكن تسجيل القيد المحاسبي بالشكل الاتي:-

من مذكورين
ح/ ممتلكات ومعدات21,021,414
ح/ الموجودات الاخرى11,562,521
ح/ مشاريع تحت التنفيذ18,255,188
ح/ موجودات غير ملموسة5,505098
الى ح/ الموجودات الثابتة (القائمة بالقيمة الدفترية) 56,344,221

6- حسابات جارية وودائع

جدول (6)

التحول من (ن.م.م) الى (IAS.1) حسابات جارية وودائع

الحساب على وفق (ن.م.م.)	2015 قبل اعادة التصنيف	إعادة التصنيف	إعادة عرض	ايضاحات	2015 بعد اعادة التصنيف	اسم الحساب على وفق IAS.1
حسابات جارية وودائع	897,310,898		853,260,384	6-a	853,260,384	ودائع العملاء
			44,050,514	6-b	44,050,514	ودائع وارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

A-6 تم اعادة عرض حساب حسابات جارية وودائع بمبلغ(853,260,384) الى حساب ودائع العملاء مما ساهم في توفير معلومات ملائمة لمستعمل القوائم المالية يمكن التوكيد منها .

B-6 تم اعادة عرض حساب حسابات جارية وودائع بمبلغ44,050,514 حيث اصبح ضمن حساب ودائع وارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى حيث ان اظهار هذا الحساب ضمن قائمة المركز المالي ساهم في توفير معلومات الى المستعملين قابلة للفهم بسبب وضوح المفاهيم والاتي صيغة القيد المحاسبي:-

897,310,898 الى ح/ حسابات جارية وودائع
الى مذكورين
853,260,384ح/ ودائع العملاء
44,050,514ح/ ودائع وارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

7- التخصيصات

جدول (7)

التحول من (ن.م.م) الى (IAS.1) حساب التخصيصات

الحساب على وفق (ن.م.م.)	2015 قبل اعادة التصنيف	إعادة التصنيف	إعادة عرض	ايضاحات	2015 بعد اعادة التصنيف	اسم الحساب على وفق IAS.1
التخصيصات	57,490,876		7,544,050	7-a	7,544,050	مخصص ضريبة الدخل
			49,946,826	7-b	49,946,826	مطلوبات اخرى

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

A-7 تم اعادة عرض حساب التخصيصات الى حساب مخصص ضريبة الدخل بمبلغ(7,544,050) فقد تم اظهار هذا الحساب في قائمة المركز المالي مما ساهم في تحسين خاصية القابلية للفهم لمستعمل القوائم المالية ولاسيما قائمة المركز المالي

B-7 تم اعادة عرض حساب التخصيصات بمبلغ (49,946,826) حيث اصبح ضمن حساب مطلوبات اخرى مما ساهم في توفير معلومات ملائمة لمستعمل القوائم المالية ويكون القيد المحاسبي بالشكل الاتي:-

57,490,876الى ح/ التخصيصات
الى مذكورين
7,544,050ح/ مخصص ضريبة الدخل
49,946,826ح/ مطلوبات اخرى

8- الدائنون

جدول (8)

التحول من (ن.م.م) الى (IAS.1) حساب الدائنون

الحساب على وفق (ن.م.م.)	2015 قبل اعادة التصنيف	إعادة التصنيف	إعادة عرض	ا	2015 بعد اعادة التصنيف	اسم الحساب على وفق IAS.1
الدائنون	326,246,551			8	326,246,551	المطلوبات الاخرى

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

تم اعادة عرض حساب المدينون الى حساب المطلوبات الاخرى بمبلغ(326,246,551) حيث ساهم هذا الحساب في تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم لمستعمل القوائم المالية وذلك بسبب وضوح مصطلح المطلوبات الاخرى ويكون القيد المحاسبي بالصيغة الاتية:-

من ح/ الدائنون326,246,551
الى ح/ المطلوبات الاخرى326,246,551

9- الاحتياطيات

جدول (9)

التحول من (ن.م.م) الى (IAS.1) حساب الاحتياطيات

الحساب على وفق (ن.م.م.)	2015 قبل اعادة التصنيف	إعادة التصنيف	إعادة عرض	ايضاحات	2015 بعد اعادة التصنيف	اسم الحساب على وفق IAS.1
الاحتياطيات	18,488,373		10,897,547	9-a	10,897,547	احتياطي قانوني
			(2,631,881)	9-b	(2,631,881)	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
			6,402,196	9-c	6,402,196	الاحتياطيات الاخرى
			3,820,511	9-d	3,820,511	ارباح محتجزة

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

A-9 تم اعادة عرض حساب الاحتياطيات بمبلغ (10,897,547) الى حساب احتياطي قانوني وان اعادة العرض بهذا الحساب يسهم في تحسين القابلية للفهم لمستعمل المعلومات المحاسبية.
B-9 تم تخفيض حساب الاحتياطيات بمبلغ(2,631,881) الى حساب احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
C-9 تم اعادة عرض حساب الاحتياطيات بمبلغ (6,402,196) الى حساب الاحتياطيات الاخرى
D-9 تم اعادة عرض حساب الاحتياطيات بمبلغ(3,820,511) الى حساب الارباح المحتجزة وان اعادة العرض ساهمت في اظهار حساب الارباح المحتجزة مما يوفر معلومات ملائمة لمستعمل القوائم المالية مما يعطي امان بان المصرف لدية ارباح ويسر مالي تغطي التزاماته اتجاه المصارف الاخرى. ويتم تسجيل القيد بالشكل الاتي:-

من مذكورين
15,85692ح/الاحتياطيات
2,631,881ح/ احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
الى مذكورين
8,265,666ح/ احتياطي قانوني
6,402,196ح/ احتياطيات اخرى
3,820,511ح/الارباح المحتجزة

بعدما تم تحليل عرض الحسابات من النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين الى معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) سوف يتم في الخطوة التالية اخضاع المعلومات التي تأثرت بتبني معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS.1) الى عملية التحليل المالي لبيان اثر التبني على خصائص الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية بالتطبيق على بيانات مصرف بغداد .

ثانياً: تحليل تأثير تبني معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS.1)على الخصائص النوعية ضمن القوائم المالية باستعمال مؤشرات التحليل المالي لمصرف بغداد

1- **نسبة السيولة**

أ- نسبة التداول : وتساوي (الموجودات المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة)

نلاحظ من خلال الجدول(10) التالي بان النسبة زادة بنسبة 0.5% ويدل ذلك على مدى تأثير إعادة تصنيف الموجودات المتداولة في ظل التبني على القوائم المالية للمصرف عينة البحث الا انه في عام (2016) كان هناك انخفاض بالنسبة مقارنة مع عام (2016) عند اعادة التصنيف على الرغم من ارتفاع النسبة مقارنة مع نسبة التداول لعام(2015) قبل اعادة التصنيف مما يدل على ان الموجودات المتداولة تستطيع تغطية المطلوبات المتداولة لان هذه النسبة زادت عن ما كانت عليه في ظل تطبيق معيار IAS.1 مما يدل على مقدرة المصرف على مواجهة أخطار سداد المطلوبات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي موجودات ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد, مما ساهم في تقديم معلومات ملائمة ولدت حالة من الأمان لدى الدائنين والمقرضين من خلال التأكيد على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاههم كما ان نسبة السيولة تسهم ايضا في تحقيق القابلية للمقارنة بين مصرف بغداد والمصارف الاخرى ضمن نفس النشاط اذ يمكن ان تعد نسبة السيولة كنسبة للمقارنة بين المصارف ضمن نفس الصناعة من خلال بيان مقدرة المصرف على التوسع والنمو.

ب-نسبة النقد:- نلاحظ من خلال انخفاض نسبة النقد بعد اعادة التصنيف في ظل التبني وبنسبة (28%) في عام2015, اما في عام2016 فقد زادت نسبة السيولة الى (97%) اي بنسبة ارتفاع بمقدار (2%) فقط عما كانت علية في عام2015 قبل اعادة التصنيف وكانت النسب ترتفع وتنخفض بسبب اعادة عرض جزء من بنود النقد الى حساب الموجودات الاخرى نتيجة اعادة تصنيف جزء من الموجودات المتداولة الى حساب الموجودات الاخرى وعلى الرغم من تدني هذه النسبة فانه لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المصرف لأنه قد تكون له ترتيبات اقتراض مع المصارف الاخرى لاسيما الاقتراض من البنك المركزي العراقي حيث يحصل بموجبها على النقد عند الحاجة ولقد ساهمت هذه النسبة في تقديم معلومات قابلة للمقارنة مع المصارف الاخرى لكي تعطي صورة واضحة للمستثمرين فضلا عن اصحاب المصلحة على درجة من الحيادية في عرض المعلومات لكي يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المستقبلية.

2- **مؤشرات التوازن المالي- صافي راس المال العامل**: نلاحظ هناك نقص بالموجودات المتداولة بمبلغ (28,146,267- 86,843,242) للسنوات 2016-2015 على التوالي من صافي راس المال العامل المعد على وفق النظام المحاسبي المصرفي ويدل ذلك على مدى تأثير إعادة تصنيف الموجودات المتداولة في ظل التبني على القوائم المالية للمصرف عينة البحث حيث تم اعادة تصنيف واعادة عرض جزء من الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة والموجودات الاخرى مما ادى الى حصول نقص في اجمالي الموجودات المتداولة عما كانت علية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد ولقد ساهم هذا التغير في تقديم معلومات قابلة للفهم وقابلة للتحقق حيث ان التصنيف على وفق معيار IAS.1 صنف القيم القابلة للتداول ضمن الموجودات المتداولة والقيم غير القابلة للتداول ضمن الموجودات غير المتداولة مما ساهم في توفير معلومات ملائمة بصورة اكبر مما كانت عليه في السابق فضلا عن انها قدمت نتائج بان راس المال العامل موجب مما يدل على وجود فائض في السيولة في الامد القصير وهذا يدل على التوازن المالي للمصرف في تاريخ اعداد القوائم المالية .

3- **نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات**: نلاحظ بان هذه النسبة لم تتغير وذلك لان إعادة التصنيف ليس له أي تأثير على المقاييس الإجمالية للموجودات والمطلوبات أو حقوق الملكية على الرغم من أنه يزيد كل من السيولة المبلغ عنها ونسبة الرافعة المالية على المدى الطويل مما ساهم في توفير معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة للقوائم المالية المعدة من قبل المصرف فضلا عن تحقق خاصية الوقت المناسب وذلك لان تصنيف قائمة المركز المالي الى موجودات ومطلوبات متداولة وموجودات ومطلوبات غير متداولة كان المقياس في هذا التصنيف هو المدى الزمني المقدر بالسنة.

4- **نسبة الربحية**

أ- العائد على الموجودات (ROA): ونلاحظ هنا بان نسبة العائد على الموجودات في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية ارتفعت بمعدل (2)مرة عن نسبة العائد على الموجودات في ظل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين حيث تقدم هذه النسبة المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الاقتراض وتعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية فضلا عن انها تعد من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المصارف الاخرى إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثرا بكيفية تمويل المصرف لموجوداته مما ساهمت في تقديم معلومات ملائمة وعلى درجة من التمثيل الصادق فضلا عن تحقيق خاصية القابلية للمقارنة مع المصارف الاخرى.

ب- العائد على حقوق المساهمين (المالكين): نلاحظ من خلال هذه النسبة بانه قبل اعاد التصنيف لعام 2015 كانت بنسبة (2.8%) اما بعد اعادة التصنيف فقد اصبح بنسبة(2.4%) لنفس السنة وبنسبة انخفاض (0.4) وان سبب هذا الانخفاض كان بسبب احتساب احتياطي اعادة تقييم الاستثمارات حيث تم من خلاله انخفاض اجمالي حقوق الملكية بعد طرح هذا الاحتياطي من مبلغ الاحتياطي القانوني ولقد ساهم اعادة العرض هذا داخل قائمة المركز المالي الى توفير معلومات اكثر دقة عما كانت عليه عندما كانت تعد على وفق النظام المحاسبي الموحد مما ساهم في تحسين خاصية الملائمة والقابلية للفهم لمستعمل المعلومات المحاسبية

5- **نسبة الرافعة المالية (الديون / حقوق الملكية)**

أ- اجمالي الودائع مقسمة على حساب راس المال والاحتياطيات ولقد ارتفعت هذه النسبة بمعدل (88.8%) حيث كانت هذه الزيادة بسبب اعادة عرض اجمالي الديون ضمن قائمة المركز المالي على الرغم من حقوق الملكية لم يجري عليها اي تغير وان توفير هذه النسبة لمستعمل المعلومة المحاسبية تسهم في تحسين القابلية للمقارنة فضلا عن تحسين القابلية للتحقق لمستعمل المعلومات المحاسبية

ب- اما النسبة الثانية فقد تمثلت باستعمال راس المال والاحتياطيات الى اجمالي الموجودات حيث ارتفعت هذه النسبة بمقدار (3.7%) عن النسبة السابقة لنفس السنة وترجع هذه الزيادة الى اعادة عرض الاحتياطيات حيث تم اعادة تصنيف من خلال اعادة عرض بعض بنود الاحتياطيات مما ساهم في توفير معلومات ملائمة وقابلة للفهم لمستعمل المعلومات المحاسبية .

ومن التحليل اعلاه توصل الباحثان الى ان هناك تأثير ايجابي لتبني معيار المحاسبة الدولي رقم IAS.1 على الخصائص النوعية ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتي :-

1- يؤثر تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) في تحسين ملائمة المعلومة المحاسبية من خلال تقويم قرارات مستعملي المعلومات محاسبية مما يسهم في تقييم الاداء المالي والاستثماري للمصرف

2- ان الأفصاح المحاسبي عن تأثير تبني معيار المحاسبة الدولية (IAS.1) للقوائم المالية للمصرف يحسن من قيمة التنبؤية والتوكيدية للمعلومات الحالية والمستقبلية عن الاداء المالي والانفاق الرأسمالي والتدفقات النقدية مما تزيد من كفاءة وفاعلية ترشيد القرارات.

3- تسهم مؤشرات التحليل المالي عند في ظل تبني معيار المحاسبة الدوليةIAS.1 في تقديم معلومات توضح تحسن خاصية الحيادية حيث توفر معلومات محاسبية خالية من التحيز على الرغم من تضارب المصالح للاطراف التي لها علاقة بالمصرف .

4- يؤثر تبني معيار المحاسبة الدولية (IAS.1) في تحسين خاصية الملائمة والقابلية للمقارنة مع المصارف الاخرى التي تبنت تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) مما تعطي صورة واضحة للمستثمرين فضلا عن اصحاب المصلحة الاخرى لكي يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المستقبلية للتعامل مع المصارف الاخرى.

5- ان اعداد القوائم المالية في ظل تبني معيار المحاسبة الدولي IAS.1 يؤثر في تحسين خاصية الوقت المناسب لتوفير المعلومات المحاسبية مما يمكن الاعتماد عليها في ترشيد القرارات .

6- ان تبني معيار المحاسبة الدولية (IAS.1) لبنود القوائم المالية يؤثر بشكل ايجابي في تحسين خاصية القابلة للفهم حيث يتم الاعتماد على ما ينشر من معلومات مفيدة سواء يتم الحصول على هذه القوائم المالية بصورة مباشرة من المصرف او من خلال الموقع الرسمي لسوق الاوراق المالية.

7- ان تبني معيار المحاسبة الدولية (IAS.1) تكون على درجة من الموضوعية مما تؤثر بشكل ايجابي في تحسين خاصية القابلية للتحقق حيث يمكن التحقق من صحتها مما تسهم في ترشيد القرارات لمستعملي القوائم المالية.

جدول(9)
يوضح مؤشرات التحليل المالي قبل وبعد تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1)

نسب التحليل المالي	نسب التحليل المالي على وفق النظام المحاسبي الموحد	التحليل المالي على وفق IAS.1	
		2015	2016
1-أ-نسبة السيولة -نسبة التداول	1.1	1.5	1.2
1-ب-نسبة السيولة =النقد/ الحسابات الجارية والودائع	97%	69%	99%
2-صافي راس المال العامل	212,145,152	183,998,885	125,301,910
3-أ-العائد على الموجودات(ROA)	0.001	0.001	0.02
3-ب-العائد على حقوق المساهمين	2,8%	2,4%	2,3%
4-نسبة الرافعة المالية أ-اجمالي الودائع/راس المال والاحتياطيات	234,2%	323%	304,7%
ب-راس المال والاحتياطيات /اجمالي الاصول	17,3%	21%	28%

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف

ومن اعلاه يتوصل الباحثان الى وجود تأثير ايجابي لعملية تبني معيار المحاسبة (IAS.1) على الخصائص النوعية حسب ما قدمتها مؤشرات التحليل المالي والتي تؤكد التزام المصرف بمتطلبات هذه المؤشرات مما يؤثر على تحقيق اهداف المصرف ورفع اداءه المالي فضلا عن تحقيق عائدا مناسب للمساهمين، وعليه تم اثبات فرضية البحث الرئيسة والتي تنص على ان "هناك تأثير لعملية تبني معيار المحاسبة الدولي IAS.1 في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

1. يؤثر تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) في تحسين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية من خلال تقويم قرارات مستعملي المعلومات محاسبية مما يسهم في تقييم الاداء المالي والاستثماري للمصرف
2. يمكن استعمال مؤشرات التحليل المالي كأداة لفحص جودة المعلومات المحاسبية عند تبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) واتضح ذلك واضحا من خلال ما قدمته مؤشرات التحليل المالي لاحتساب نسبة الرافعة المالية (الديون / حقوق الملكية) ونسبة السيولة -التداول (الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة) حيث انها تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
3. يؤثر تبني معيار المحاسبة الدولية (IAS.1) في تحسين الخصائص النوعية لاسيما خاصية القابلية للمقارنة مع المصارف الاخرى التي تبنت تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) مما تعطي صورة واضحة للمستثمرين فضلا عن اصحاب المصلحة الاخرى لكي يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المستقبلية للتعامل مع المصارف الاخرى.
4. أن تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية له تأثير إيجابي على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية حيث انها تقدم معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها
5. إن تطبيق مصرف بغداد لتبني معيار المحاسبة الدولي IAS.1 على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية جعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية

التوصيات

1. ضرورة زيادة وعي الموظفين لتبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) في المصارف من خلال عقد المؤتمرات وتوفير برامج التدريب لموظفي المصرف .
2. ضرورة الزام جميع المصارف المحلية بتبني معيار المحاسبة الدولي (IAS.1) مما يحسن من جودة المعلومات المحاسبية
3. ضرورة القيام باستعمال المؤشرات المالية وغير المالية لما لها من تأثير في تحسين جودة القرارات الداخلية والخارجية.

4. ضرورة توفير معلومات محاسبية على درجة من الملائمة والتمثيل الصادق ولاسيما بعد تأثرها بتبني معيار المحاسبة الدولي رقم IAS.1 حيث يمكن الاعتماد عليها في استخراج مؤشرات التحليل المالي والتي تؤكد مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماته وعلى تمويل احتياجاته مما يؤدي إلى تحقق اهدافه.
5. ضرورة الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS/IAS للمصارف بصورة كاملة دون الاقتصار على عدد من المعايير مما يحسن من جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

The References:

Documents and reports:

1-Annual financial reports of commercial banks contributing research sample for the period 2015-2016.

2-Contribution companies Guide and the annual reports issued by the Iraq Stock Exchange.

First: - Arab references

1-Al-Shammari, Hussein Jassim Falah, Al-Muaini, Saad Suleiman Awad, International Accounting, Institute of Technology Press, Baghdad, t. 1, 2014.

2-Ali, Hamdi, (2011), The Impact of Quality of Accounting Information on Decision Making in Algerian Economic Institutions. Case Study of the Euras Mills Corporation, Bata, Commercial Productive Unit, - Aris - University of Mohamed Khidr Biskra, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Master Thesis in accounting.

3-Al-Masry, Tayseer, (2007) Unifying Accounting Knowledge, Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, First Issue, Volume 23

4-Najjar, Hayat (2016) Lectures in the financial analysis of the economic institution, the People's Democratic Republic of Algeria and the Ministry of Higher Education, Higher Research and Scientific Research, University of Mohamed Seddik Ben Yahia, Faculty of Economic and Commercial Sciences, i.1, Algeria.

5-Al-Nasrawi, Salam Adel Abbas, (2017), a proposed mechanism for adapting local environmental variables towards compliance with international standards for accounting and financial reporting IAS / IFRS, College of Administration and Economics Board / University of Qadisiyah, Master Thesis.

6-Al-Nour, Nasr El-Din Hamed Ahmed (2017), International Financial Reporting Standards and Their Role in Quality of Accounting Information in Sudan - A Field Study on a Sample of Public Joint Stock Companies in Sudan - PhD thesis of Sudan University.

7-Al-Nuri, 2018, "The Impact of Adopting the Development of International Financial Reporting Standards on the Quality of Accounting Information and its Reflection on the Efficiency of Investment Decisions in the Iraqi Environment," Baghdad University College of Administration and Economics, Master Thesis in Accounting.

8-Shehata, Hassan, Al-Najjar, Zainab, (2003) Glossary of educational and psychological terms, Arabic English, Egyptian Lebanese House.

Second:- Foreign references

1- Achim, Andre& Chis,Anca(2014) Financial accounting Qualitative and its defining Characteristics , Journal of practical application of science, Vol. 11, No. 3.

2- Al-dmour, Ahmed, Maysem F Abbod, Hani H Al-dmour(2017), Qualitative Characteristics of Financial Reporting and Non-Financial Business Performance International Journal of Corporate Finance and Accounting, Vol. 4, No. 2

3- Andelic, Vesic, Slavica, Tamara, (2018) The importance of financial analysis for business decision making, journal International Review , Vol.1, No. 9
4- Andelic, Vesic, Slavica, Tamara, (2018) The importance of financial analysis for business decision making, journal International Review , Vol.1, No. 9
5- Beest, Ferdy van, Geert Braam, Suzanne Boelens (2009) Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics ,Journal Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 11, No. 8,
6- Bischof, Jannis, Ulf Brugemann, Holger Daske, (2017), Asset Reclassifications and Bank Recapitalization during the Financial Crisis, JEL Journal of Business and Management, Volume 2, Issue
7- Choi, Frederick D.s. (2002) , International Accounting, New Jersey Pearson education, Inc., upper saddle River.
8- Cosmin, Caraiman adrian(2015) Accounting information system - Qualitative Characteristics and the importance of accounting information at trade entities, Annals of the „Constantin Brâncuşi" University of Târgu Jiu, Economy Series, Issue 1, volume 4
9- Fiechter, Peter, Wayne R. Landsman, Kenneth Peasnell, Annelies Renders (2017) The IFRS option to reclassify financial assets out of fair value in 2008: the roles played by regulatory capital and too-important-to-fail status, Review of Accounting Studies, Vol.9 , No10
10- Filipovic, Ana Lalević(2012) Revised Qualitative characteristics of financial statements as precondition Foe strengthening information power on capital market, fact universities Series: Economics and Organization Vol. 9, No 1
11- Hendrickson, (2005), Accounting Theory, translated by Kamal Khalifa Abu Zaid, Modern University Library, 1st floor, Cairo, Egypt.
12- Gitman, Lawrence J., Zutter, Chad J.,(2015) Principles of Managerial Finance BRIEF, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data is on file, Seventh Edition.
13- Gramlich, Jeffrey D., Mary Lea Mcanally, Jacob Thomas(2001), Balance Sheet Management: The Case of Short-Term Obligations Reclassified as Long-Term Debt, Journal of Accounting Research, Vol. 39 No. 27.
14- Gramlich, Jeffrey D., William J. Mayew and Mary Lea McAnally,(2006) Debt Reclassification and Capital Market Consequences, Journal of Business Finance &Accounting,Vol.33,No. 7.
15- Guo, Qiang,& Matovu, Maliza Matovu, (2012) The Impact of Accounting Regulatory Change on Banks: A Study on the Reclassification of Financial Assets, Journal of The Accounting Review, Vol. 7, No. 5
16- Gupta, Ram Kesh,(2012) Impact on economic activities by adoption of international Financial Reporting Standards by Indian Companies A thesis submitted to Christ University for the Degree of Doctor of Philosophy in Commerce, Christ University.
17- Hodula, martin, (2017) Leverage ratio and its impact on the resilience of the banking sector and efficiency of macroprudential policy, Journal of Economics and Finance, Vol.67 , No.2
18- Kieso , Donald E. & Weygandt , Jerry J. & Warfield , Terry (2016) " Intermediate Accounting_ International student version " Ed. 16th

19- Lim, Chee Yeow, Chu Yeong Lim, Gerald J. Lobo(2013). IAS 39 reclassification choice and analyst earnings forecast properties. Journal of Accounting and Public Policy, Vol 32, No. 5.

20- Littleton, A.C. (1974)" Structure of Accounting Theory "Printed in the USA. , Ed.10th

21- Mbobo, Mbobo Erasmus, Ekpo, Ntiedo Bassey (2016) Operation alising the Qualitative Characteristics of Financial Reporting, Journal of International Journal of Finance and Accounting, Vol.11, No.3

22- Mcgowan, cart B., Yakob, Noor Azuddin (2015) Liquidity Analysis of Selected Public-Listed Companies in Malaysia, journal International Economics and Business, Vol. 1, No. 1.

23- Mcgowan, cart B., Yakob, Noor Azuddin (2015) Liquidity Analysis of Selected Public-Listed Companies in Malaysia, journal International Economics and Business, Vol. 1, No. 1.

24- Moonitz, Maurice, Obtaining agreement on standards in the accounting profession. Studies in Accounting Research, American Accounting Association, 1974.

25- Motlíek, zdenek, Polák, Josef (2015) appropriate determination Of net working capital In corporate financial management, Journal of Finance and Accounting, Vol.63, No.6

26- Mutai, Bernard Kipkirui,(2014), The Effect of adoption of international financial reporting standards on quality of Financial Reporting by Companies Listed at Nairobi Securities Exchange., A research proposal submitted in Partial fulfillment of the Requirement For The A ward of Master of Business administration, alcohol of Business, university Of Nairobi.

27- Padberg, Thomas(2017) How to Analyse Bank Financial Statements A concise practical guide for analysts and investors, A CIP catalogue record for this book can be obtained from the British Library, First published in Great Britain.

28- **Khaghaany, Maithm Malik Radhi(2015) Reclassification Of Financial instruments In Publicly Listed IFRS Banks: A cross-country study Of Determinants, Level Of compliance, and value relevance, of the degree of Doctor of Philosophy Department of Accounting, Finance and Economics Griffith Business School Griffith University, Submitted in fulfilment** .

29- Radebaugh, lee H., Gray, Sidney J., Black, Ervin L.(2006) International Accounting and Multinational Enterprises, sixth edition, john wiley & sons ,INC., sixth Edition.

30- Santosuosso, Pierluigi (2014) Do Efficiency Ratios Help Investors to Explore Firm Performances? Evidence from Italian Listed Firms, journal International Business Research, Vol.7, No.12

31- Sari, Olifia,2015, Anlysis the use of international financial reporting standards (IFRS) in telekomunikasi Indonesia, TBK , European Journal of Accounting Auditing and Finance Research Vol.3, No.3.

32- Schmidlin, Nicolas, (2014)The Art of Company Valuation and Financial Statement Analysis, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom, one edition.

33- Schmidlin, Nicolas, (2014)The Art of Company Valuation and Financial Statement Analysis, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom, one edition.

34- Teshome , Firdawok (2017),Challenges and Prospects of International Financial Reporting Standards (IFRS) implementation in Ethiopia, A thesis

submitted to the Department of Accounting and Finance College of Business and Economics Presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in Accounting and Finance, Addis Ababa University.

35- Ye, Qiang, Gao, Jie(2018) Accounting Standards, Earnings Transparency and Audit Fees: Convergence with IFRS in China, Australian Accounting Review Vol.4,No.55

Third:- Reports and Accounting Standards

1- IFRS (2013) ,A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting(2013), Comments to be received by 14 January 2014,Copyright Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, IFRS Foundation Publications Department, United Kingdom.

2- IFRS (2015),A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting(2015), Comments to be received by 26 October 2015,Copyright Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, IFRS Foundation Publications Department, United Kingdom

3- IFRS.1 (2017)Interpretation and Application of IFRS Standards, First Edition. Erwin Bakker et al .by John Wiley & Sons, Ltd. Published by John Wiley & Sons, Ltd

4- IFRS.(2018), Interpretation and Application of IFRS Erwin Bakker et al. by John Wiley & Sons, Ltd. Published by John Wiley & Sons, Ltd. Copyright Hong Kong Institute of Certified Public Accountants

5- IFRS.5 (2019)Interpretation and Application of IFRS Erwin Bakker et al. by John Wiley & Sons, Ltd. Published by John Wiley & Sons, Ltd.

The Impact of the Adoption of IAS.1 on Improving the Qualitative Characteristics Using Financial Indicators - An Applied study

A.P.PH.D. Safwan Q. Abd Al Haleem
Baghdad University - College of Management and Economics
Accounting Department

researcher. Muna Jabbar Muhammad

Received:9/3/2020 **Accepted :3/5/2020** **Published :June / 2020**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

The international financial accounting and reporting standards IFRS/IAS represent the set of rules and foundations that the economic entity must follow in the measurement, presentation, and disclosure of the elements of the financial statements, the implementation of adopting the international financial reporting standards contributes to improving the qualitative characteristics of accounting information, so the current research aims to explain the role of adopting the International Accounting Standard (IAS) in improving the qualitative characteristics as well as analyzing the impact of the adoption of IAS.1 in improving the qualitative characteristics of accounting information within the financial statements using the indicators of financial analysis for the Bank of Baghdad. The research reached a number of conclusions, the most important of which is the impact of the adoption of the International Accounting Standard (IAS.1) on the qualitative characteristics of accounting information for the financial statements of the Bank of Baghdad, and this appears clearly in the calculation of indicators of financial analysis. The most important recommendations were the necessity of requiring all local banks to adopt the International Accounting Standard (IAS.1) continuously according to internal and external variables, which will be reflected in the quality of accounting information and the need to use financial and non-financial indicators because of their impact in improving the quality of internal and external decisions.

Key words: -Qualitative Characteristics of Accounting Information, International Accounting Standards (IAS.1), Financial Indicators